OPEN ACCESS
Received: 09 -10 -2024
Accepted: 06- 01-2025

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

On Morphological Counterparts in Light of the Phrase: "This is More Established Than That": Phenomena and Causes

Dr. Abdul Rahman Bin Awda Al-Juhani *
Aljohania3@gmail.com

Abstract:

This research explores the phrase used by Arabic scholars: "This is more established than..." or "more established in..." as they analyze and distinguish between various morphological meanings within texts and their components. The phrase implies a comparison between two or more morphological interpretations, evaluating aspects such as proximity, strength, originality, and priority. Arabic scholars have long devoted attention to morphology, examining changes in word structures—both verbal and semantic—and identifying their locations, types, and governing rules. The study investigates key morphological phenomena, including derivation, soundness and weakness, addition of letters, plural forms, diminutives, proportion, hamza lightening, and elongation. It seeks to consolidate scattered insights into these topics while uncovering the implicit nuances in scholarly discussions. Key findings reveal the causes and rules underlying these phenomena, as well as the diverse interpretive approaches of Arabic grammarians. The phrase "more established" embodies multiple meanings, reflecting the richness and depth of Arabic morphology. This study highlights how these linguistic intricacies enhance the understanding and appreciation of Arabic's extensive vocabulary and expressive potential.

Keywords: Arabic Morphology, Morphological Phenomena, Plural, Diminutive.

* Associate Professor of Morphology and Syntax, Department of Arabic Language, College of Education and Arts, University of Tabuk, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Juhani, A. B. A. (2025). On Morphological Counterparts in Light of the Phrase: "This is More Established Than That": Phenomena and Causes, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *7*(1): 442 -460.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
DOI:https://doi.org/10.53286/arts.v7i1.2391

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2024/10/09م
تاريخ القبول: 2025/01/06م

فِي نَظَائِر التصريف فِي ضوء عبارة: "هَذا أَقعدُ مِن هذا": الظواهرُ وَالعلل

د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُودَةَ الجُهَنِيُّ*
Aljohania3@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى تتبع قول علماء العربية: (هذا أقعد من) أو (أقعد في)، وهم يحلّلون، ويبيّنون جملة من معاني النصوص، وأفراد مكوّناتها، يريدون أنّ هذا الوجه، أو المعنى الصرفي أقعد، أو أنفذ من ذاك، أو أولى، أو أقرب، أو أوغل، أو نحو ذلك ممّا يدلّ على أنّهم يفاضلون بين معنيين صرفيين، أو أكثر. وقد اعتنى أهل العربية، وعلماؤها بعلم التصريف، وبما طرأ على بنية الكلمة من تغيّر لفظيّ، أو معنويّ، وفصّلوا في هذا الطروء، فبيّنوا مواضعه، وأنواعه، وأحكامه، ونبّهوا، في كثير من الأحيان، على ظواهر تصريفية، بينها وبين غيرها اتّفاق وقرب، أو اختلاف وبُعد، ولمّا كان معنى هذا التنبيه، غائبة حاله في مظانّ اللغة، وأفراد تصانيف أهلها النحويّة والصرفيّة، فإن هذا البحث يسعى إلى بيان هذا التنبيه، ولمّ شتيته، فناقشت، وشرحت ظواهر في الاشتقاق والتصريف، والصّحة والاعتلال، والزيادة وحروفها، والجمع، والتصغير، والنسب، وتخفيف الهمزة، والمدّ. وكان من أهم نتائج هذا البحث أنّه وقف على علل تلك الظواهر، وبيّن معانيها التصريفية، وأحكامها، ووقف على مذاهب أهل العربيّة، واتّجاهاتهم في التعليل والفسير، ولمح أنّ لقولهم: (أقعد) غير معنى، كالقرب، والأصالة، والكثرة، والأولويّة، والقوّة، والتمكّن، والرسوخ، وبيّن، كذلك، أنّ في معنى عنوانها، وتفسيره دلالة على جانب من ثراء العربيّة، وغناها في ألفاظها، وصياغة هذا الألفاظ.

الكلمات المفتاحية: الصرف العربي، الظواهر الصرفية، الجمع، التصغير.

* أستاذ النحو والصرف المشارك - قِسْمُ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ – كلية التربية والآداب - جَامِعَةُ تَبُوكَ . المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ.

للاقتباس: الجُهَنِيُّ، عَ. بْ. عُ. (2025). فِي نَظَائِر التصريف فِي ضوء عبارة: "هَذا أَقعدُ مِن هذا": الظواهرُ وَالعلل، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *7*(1): 442-460.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

مما شدني إلى معنى عنوان الدراسة، ولم ظواهر هذا المعنى، وبيانها معا بيانا دالا، أمور. من هذه الأمور أن التصريف، وفق ما قر في أذهان اللغويين، هو دراسة نفس بنية الكلمة الثابتة، وأن النحو هو دراسة أحوالها المتقلبة في التركيب، و"أن من الواجب، على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة" (ابن جني، 1954: 3/ 4).

ومن هذه الأمور، أيضا، وفق ما ظهر لي، لطف معنى العنوان ودقته، وأن أحدا من القدماء، أو المحدثين لم يعرض معنى العنوان على نحو مستقل، في تأليف معين، ولم يفصل فيه، بل جاءت إشارات القدماء إلى أن (كذا أقعد من كذا في كذا) في تآليفهم، وأفراد مصنفاتهم اللغوية جاءت شتى، متناثرة، متباعدة، لا ينتظمها سلك، ولا يتحصل من مقاصدهم منها، وهي على هذه الحال، مراد دال على هذه العلة، التي فاء إليها علماء العربية، وعلماؤها من أجل تفسير كثير من معاني التصريف، وأحكامه؛ لذا كانت هذه الدراسة، التي سعت إلى لم منثور ما اتصل بهذه الإشارة، وجعله حصيرا لها.

وعليه، ووفق السابق، فلا ريب أن في هذا الحصر كشفا، وبيانا بينا، ظهر لدى أهل العربية، إذ وقفوا على بعض بنى ألفاظ العربية الموضوعة، يحللونها، ويلاحظون التغيير الذي وقع، أو أوقع فيها؛ إما لتخفيف ثقل لفظها، وإما لتحوير معناها بإضافة معنى آخر فيها. ولا ريب، أيضا، في أن جلاء معنى عنوان هذه الدراسة من خلال شرح أفراد مباحثها يكشف عن ثراء العربية، وغناها في ألفاظها، وفي توجيه أحكامها، ومعانيها التصريفية.

كما لا يخفى على المختص، أن أفضل المناهج العلمية في درس أفرادها هو استقصاء هذه الأفراد، واستقصاء أقوال أهل العربية فيها، ما كان في ذلك مكنة، ووصف هذه الأقوال وصفا دالا، للوقوف على عللهم في التفسير، والشرح والتوضح.

وقد اعتمدت الدراسة في جلاء معناها على جملة من كتب النحو والصرف واللغة، مما جاء فيه لفظة (أقعد) بوجه عام، وذلك كثير، أو ما في معناها، أعني عبارة (أوغل)، التي هي بمعنى (أقعد)، وهو نزر قليل جدا.

وقد آثرت الدراسة سوق مباحثها بالنظر إلى موضوعات علم التصريف في الكتب المتخصصة، ثم ضمت المتشابه بعضه إلى بعض ما أمكن.

وأفراد الدراسة أربعة عشر مبحثًا، هي:

- الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف.
- كلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد كان من الاشتقاق والتصريف أبعد.
- الاسم أقعد في الصحة وأبعد من الاعتلال من الفعل.
- الفعل أقعد في الزوائد من الاسم.
- الألف أقعد في باب الزيادة من الهمزة.
- النون أقعد في المطاوعة من التاء.
- تضعيف عين الكلمة للمبالغة أقعد من تضعيف لامها.
- لام الكلمة أقعد في الإعلال من عينها.
- ميم اسم المفعول أقعد في الدلالة عليه من الواو.
- الاسم أقعد في التكسير على فُعول من الصفة.
- فعْلان الذي مؤنثه فعلى أقعد في الصفة وأشبه بالفعل والزيادة فيه واجبة.

- ياء النسبة أقعد من ياء الإضافة في الجزئية فيما وصلت به.
- تخفيف همزة رؤيا واوا وتحويلها إلى (رِيا) يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه ياء وأصله الهمزة.
- الألف أقعد في المد من الواو والياء.

وهذا بيان بهذه المباحث:

المبحث الأول: الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف

يتصل معنى هذه المباحثة ببيان الفرق بين التصريف والاشتقاق، وأيهما أقعد من الآخر في اللغة؟

ومعنى أن الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف بَيّنه ابن جني. فذكر ابتداء أن بين التصريف والاشتقاق اتصالا شديدا، ونسبا قريبا. ووجه هذا النسب والقرب يكمن في أن التصريف أن تصرف الكلمة على وجوه كثيرة، فتنبني منها أبنية شتى، فإذا أردت مثال جعفر، وقِمَطْر، ودرهم، وظَرْف، وغير ذلك، قلت على التوالي: ضَرْبٌبٌ، وضِرَب، وضَرُبَ، وكذلك الاشتقاق، الذي هو أن تعمد إلى المصدر، فتشتق منه بنى: الفعل الماضي: ضرب، والمضارع: يضرب، واسم الفاعل: ضارب، ونحو ذلك مما فيه أصول المصدر.

ثم أشار ابن جني إلى أن التصريف وسيط بين النحو واللغة يتجاذبانه، وأنه أقرب إلى النحو من الاشتقاق؛ لأنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا وفي آخره مباحث التصريف، ثم أشار إلى أن الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف؛ لأن الاشتقاق إنما يمر بك في كتب النحو منه ألفاظ مشردة، لا يكاد يعقد لها باب في كتب النحو، ثم ذكر ابن جني أن التصريف هو دراسة نفس بنية الكلمة الثابتة، وأن النحو دراسة أحوالها المتقلبة في النص، من حيث بيان حركة آخرها نظرا للعامل قبلها، وأنك لا تعرض، أو تناقش باقي الكلمة. وبنى ابن جني على ما تقدم أن "من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة" (ابن جني، 1954: 4/3).

ومن النافع أن أذكر أن ابن عصفور قسم التصريف قسمين، وبين ما يدخله، وما لا يدخله: فمن حيث قسمي التصريف ذكر أن الأول منهما هو أن تبني من الكلمة أبنية مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضرَب، وضرب، وتضرب، وتضارب، واضطراب، وذكر أن من هذا القسم اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير، نحو: زُيد، وزُيُود، وأن هذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه، مع ما ليس بتصريف.

والقسم الثاني من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يضيف هذا التغيير معنى طارئا على الكلمة، كتغييرهم قوَل إلى قال، وهذا التغيير منحصر في حذف أحد أصول الكلمة، كعدة، وفي الإعلال بالقلب أو التسكين، وفي الإبدال مع بيان حروف البدل والقلب، وأماكن الإبدال والقلب، وبيان ما يحذف من الحروف، وأين يجوز. ولا يجوز نقل الحركة إلى الحرف، فإذا بُين هذا كله فقد أُتي على جملة التصريف.

وأما ما يدخل التصريف، وما لا يدخله، فما لا يدخله أربعة أشياء، هي: الاسم الأعجمي؛ لأنه منقول من لغة أخرى، حكمها ليس كحكم العربية، واسم الصوت كـ(غاقِ)، وأسمم، لأنه حكاية ما يصوت به، وليس له أصل معلوم، والشيء الثالث الحرف، والرابع الاسم المتوغل في البناء؛ لأنه لافتقاره بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليه. فكما أن جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف، فكذلك ما هو بمنزلته، وأما ما لا يخلو التصريف منه، فما عدا ما ذكر، من الأسماء العربية والأفعال (ابن عصفور، 1966، ص 33-36).

المبحث الثاني: الاسم أقعد في الصحة، و أبعد من الاعتلال من الفعل

الاعتلال، ويعرف، أيضا، بالصرف، أو التصريف - مصطلح يطلقه أهل اللغة على درس التغيير الذي يطرأ على بنى الكلم فرادى. ويقصد بهذا التغيير؛ إما تخفيف لفظ البنية، وإما إكسابها معنى فرعيا جديدا. ولما كان ميدان الاعتلال، أو التصريف درس التغيير الذي يلحق بنى الكلمات، خرج من ميدانه كل كلمة لا يطرأ على بنيتها تغيير، كالاسم المبني، والفعل الجامد، والحرف.

ووفق السابق بيانه، أذكّر مرة أخرى بأن من ميدان علم الصرف الفعل المتصرف، والاسم المعرب، وأنهما يلحقهما ضروب كثيرة من التغيير. ولكن أيهما يلحقه التغيير أكثر، أو أيهما أقعد في الصحة، وأبعد من الاعتلال؟ أو العكس: أيهما أقعد في الاعتلال، وأبعد من الصحة؟

الجواب بَيّنه ابن جني (1954) حين درس ما بين الأسماء والأفعال من تقارب، فذكر أن الأسماء لا تثبت، ولا تقر على حال واحدة، بل يدخلها الحذف، والتصغير، والتكسير، والترخيم، والنسب، ثم أشار إلى أن الأسماء، وإن غُيرت، "فهي- لقوتها، وتمكنها، وأنها الأول، وهي مستغنية عن الأفعال- أثبت من الأفعال، وهي في الصحة أقعد، والاعتلال منها أبعد"، ثم بَيّنَ التناسب، والتقارب بين الأسماء والأفعال، فأعلمَ أن الفعل ثانٍ للاسم، وأنه أضعف منه، ولكنه أقوى من الحرف، وأن الاسم قد يكون خبرا، كما يكون الفعل خبرا، نحو: زيد أبوك، وزيد قام، وأن كل واحد منهما يدخله التصريف والاشتقاق (ابن جني،1/57).

وأشار ابن جني (1999) إلى معنى هذه المباحة، وفق عنوانها، حين تحدث عما يُمال من البنى، سواء أكانت البنية اسما، أم فعلا، وفيها حرف استعلاء، فبين معللا أن "حروف الاستعلاء لا تمنع الإمالة في الفعل؛ إنما تمنع منها في الاسم، نحو: طالب وظالم، فأما في الفعل، فلا. ألا تراهم كيف أمالوا طغى وقضى، وهناك حرفان مستعليان مفتوحان؟ وسبب ذلك إيغال الأفعال في الاعتلال، وأنها أقعد فيه من الأسماء" (ابن جني،1/206).

وناقش المبرد إمالة (فاعل)، مما اشتمل على حرف استعلاء، فبين ابتداء حروف الاستعلاء وأنها سبعة، هي: الصاد، وَالضاد، والطاء، والظاء، وَالْقَاف، وَالْخَاء، والغين (الأستراباذي، 2004 33/ 14)، ثم بين معنى الإمالة، وهو: "أَن تقرب الْحَرْف مِما يشاكله من كسرة أَو يَاء، فَإِن كَانَ الذي يشاكل الْحَرْف غير ذَلِك، ملت بالحرف إِلَيْهِ"، ثم بيّنَ أن حروف الاستعلاء إذا كن فِي مَوضِع الفاءات والعينات واللامات من فَاعل، منعت الإمالة، فإذا كن فاءات، فلقربها، وإذا كن عينات، أو لامات، فهن بعد الألف، وأنها بعد الْألف أمنع من الإمالة، إلا أن يكون بين الألف والحرف المستعلي حرف، والحرف المستعلى مُتَقَدم مكسور، فَإِن الإمالة تحسن، نحو: قِفَاف، وصِفاف؛ لِأَن الكسرة أدنى إِلَى الْألف من المستعلى، وَعدم الإمالة، هَاهُنَا حسن جدا، والإمالة أحسن (المبرد، د.ت: 3/46. 47، والعكبري، 1995: 2/452).

وفي موضع لاحق من (المحتسب) أضاء ابن جني معنى: الفعل أقعد في الاعتلال من الاسم، إذ بين وجه قراءة أبي جعفر وشيبة وعيسى الهمداني وعيسى الثقفي قوله تعالى: {مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ} [النور: 21] بإمالة الألف من {زكا}، على الرغم من أن أصلها واو، وأن وجه ذلك أنه فعل والأفعال أقعد في الاعتلال من الأسماء، من حيث كانت كثيرة التصرف، وله وضعت، والإمالة ضرب من التصرف، ثم ذكر أن البنية لو كانت اسما، وأصل ألفها واو، نحو: العفا، والسنا، لم تحسن إمالتها، حُسْنَها في الفعل (ابن جني، 1999: 2/205).

وذكر ابن مجاهد الآية، وأن حمزة والكسائي اتفقا على ترك الإمالة في الآية (ابن مجاهد، 1400، ص 147)، وذكرها أيضا، ابن الجزري، وقال: "واتفقوا عَلَى {مَا زَكَا مِنْكُمْ}. بِفَتْحِ الزايِ، وتخفيف الكاف"، واستثنى رَوْحا، إذ روي عنه "ضَم الزايِ وَكَسْر الْكَافِ مُشَدِدَةً"، وأنه "انْفَرَدَ بِذَلِكَ" (ابن الجزي، د.ت: 2/331).

المبحث الثالث: كلما كان الاسم في شبه الحروف أقعد، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد

ذكر النحاة في المبنيات الحروف، والأسماء غير المتمكنة، وحصروها في سبعة، هي: أَسمَاء الْأَفْعَال، والضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وَبعض أَسْمَاء الشرْط، وَأَسْمَاء الِاسْتِفْهَام، وَبَعض الظروف. وذكر ابن هشام أنه شرح المبنيات، أي: الحروف، وقدمها على غيرها من الأسماء غير المتمكنة السبعة؛ لأن الحروف "أقعد فِي بَاب الْبناء" (ابن هشام، د.ت، ص 149، 150).

ووجه ما ذكره ابن هشام العلة فيه أن الحروف كلها مبنية، وأن البناء أصل فيها. وكان ابن مالك قبل ابن هشام قد أضاء معنى أمكنية الحرف في البناء من غيره، إذ قال: "الحرف أمكن في عدم الإعراب من الفعل؛ لأن من الأفعال ما يعرب، وليس من الحروف ما يعرب" (ابن مالك، 1990: 37/1).

ويتصل بما سبق، مما تعلق بأن الحرف أقعد من غيره في البناء، تصريف الاسم المبني واشتقاقه، وأن ذلك متلبس بمعنى (أقعد) الملمع إليه.

أقول: يتجاذب هذا المعنى علماء النحو والصرف. أما صلته في النحو، فمن حيث النظر إلى حال الكلمة في التركيب، وأن المبني بني لمشابهته الحرف، وأن حركة آخره لا تتأثر بما دخل عليه من العوامل، وأما صلته بالتصريف، فمن جهتين: الأولى من حيث كون بعض الأسماء المبنية جاء مشتقا، من مثل: (قط)، وأنه مشتق من: قططت، بمعنى قطعت؛ لأن قولك: ما فعلته قط، معناه: ما فعلته فيما انقطع، ومضى من عمرك؛ والجهة الثانية من حيث وقوع بعض المبنيات من مثل: ذا، والذي مصغرا، أو مستعملا استعمال المتصرف، ولكن مثل هذه الأسماء المبنية المشتقة، أو المستعملة استعمال المتصرف قليل، وليس بالكثير، والعلة في قلتها أن الاسم كلما كان "في شبه الحروف أقعد، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد" (ابن جني، 1954: 1/ 9)

وأخذ ابن عصفور كلام ابن جني، من غير أن يعزوه إليه، غير أنه استبدل لفظ (أقرب) بلفظ (أقعد)، فقال: "... وكلما كان الاسم من شبه الحرف أقرب كان من التصريف أبعد" (ابن عصفور، 1966، ص 35).

ومهما يكن الأمر، فمشابهة الاسم الحرف سبب موجب لبنائه، ومنعه الإعراب. قال الرضي: "... وإما مبني لوجود المانع من الإعراب، مع حصول موجبه، وذلك المانع: مشابهة الحرف" (الأستراباذي، د.ت: 2/2)؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وعليه، فكلما كان الاسم في شبه الحرف أبعد، كان من الاشتقاق، والتصريف أقرب.

المبحث الربع: الفعل أقعد في الزوائد من الاسم

ملخص معنى هذه المباحثة أن الزيادة بابها الأفعال، وأنها إذا دخلت الأسماء، فإنها؛ إما دخلت لقوة الاسم على الفعل، وإما لشبه الاسم بالفعل.

ففي أثناء بيانه الفرق بين الاسم والفعل من حيث أصل بنيتهما، بيّن ابن جنّي أن من الأسماء ما يكون على خمسة أحرف أصول (ابن الحاجب، 2010، ص 59)، لا زيادة فيها عليها، لأن الخمسة عندهم غاية الأصول، فلا تحتمل غاية الزيادات (ابن جني، 1954، 1/ 51)، وأن ذلك لا يكون في الفعل؛ لأن الاسم أقوى من الفعل، فجعلوا له على الفعل فضيلة، لقوّته، واستغنائه عن الفعل، وحاجة الفعل إلى الاسم، ثم أصّل أنه "لا يكون فعل من بنات الخمسة البتة"؛ لأن الزوائد تلزمه لتأدية المعاني، كحروف المضارعة، وتاء المطاوعة في نحو: تدحرج، وهمزة الوصل، والنون في نحو: احرنجم، فلما كان مثل هذه الزوائد يلزم الفعل، لم يأت فعل على خمسة أصول، كراهة أن يطول الفعل بأصوله، وبهذه الزيادات.

فإن قيل: إنه قد جاءت أسماء خماسية، وفيها زوائد من مثل: عَنْدَلِيب، وعَضْرَفُوط، وقَبَعْثَرى ونحوها، فألحقوها الزوائد وهي خماسية؛ قيل: إن "الأفعال أقعد في الزوائد من الأسماء؛ لأنها تنقلها من حال إلى حال"؛ أي: أن الزائد على الأصل بابه الفعل، وأن الفعل أحق من الاسم في الزيادة عليه، ويدل على أن الزيادة بابها الفعل أمور؛ منها أن الصفة المشبّهة بالفعل من مثل: غضبان وعطشان إنما لحقهما ألف ونون زائدتان؛ لشبههما بالفعل، وقربهما منه، بناء على أن الزيادة بالفعل، وما شابهه أحقّ.

ومنها أن ما اجتمع في أوله زيادتان من الأسماء، تراه "جاريا على الفعل، نحو: مُنْطَلق، ومُستَخْرج، فلولا أنهما جاريان على الفعل الذي هو أحق بالزيادة، لما جاز وقوع زائدين في أولهما، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين، والمفعولين،

والمصادر، والأمكنة"، وأما ما جاء من الأسماء الخماسية، واحتمل زوائد، فالعلة في ذلك قوة الأسماء، كما أن الزوائد لا تتمكن، وتكثر في الأسماء، كما تتمكن، وتكثر في الأفعال، فكأن الزيادة إذا أدخلت في الأسماء، لا يعبأ بها. ووفق ما سبق، فإن الفعل في الزوائد أقعد من الاسم (ابن جني: 1954، 1/ 28. 30).

وذهب إلى معنى ما نحن فيه جماعة من أهل اللغة، منهم ابن يعيش (2001)، وابن إياز (2002)، وأن الفعل أحق بالزيادة من الاسم، حين وضحا أن النون من حروف الزيادة، وأن من مواضعها التي يكثر أن تزاد فيها أن تقع آخرا بعد ألف زائدةٍ، من مثل: عَطشانَ، ومَرْوانَ، وألمعا إلى أن الأصل في هذه النون أن تلحق الصفاتِ، من باب فعلان فعلى؛ "لأن الصفاتِ بالزيادة أوْلى، لشَبَهِها بالأفعال، والأفعال أقعدُ في الزيادة من الأسماء لتصرفها"، وأما الأعلام من مثل: مروان، فمحمولةٌ على الصفة في ذلك.

ومنهم، كذلك، الشاطبيّ، الّذي أشار إلى أنّ الفعل أقعد في الزيادة من الاسم، وإلى انحطاط درجة الأفعال، وقوّة الأسماء؛ ولذلك كان للأسماء فضيلة على الأفعال من حيث استغناؤها عن الأفعال، وحاجة الأفعال إلى الإسناد إليها، وحطُّوا الأفعال درجة عنها، ثمّ أشار إلى "أنّ الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلُّها أصول؛ لأن الزوائد تلزمها للمعاني، كحروف المضارعة وتاء المطاوعة في تدحرج، وهمزة الوصل والنون في احرنجم؛ لذا كرهوا أن تكون خماسيّة؛ لئلّا تطول بالزوائد، وأمّا ما جاء من الأسماء الخماسيّة، وألحق الزوائد، من مثل: عندليب وعَضْرَفُوط وقبعثرى، فلقوّتها؛ لإنّ الأفعال أقعدُ في الزوائد من الأسماء؛ لأنّ الزوائد في الأفعال تنقلها من حال إلى حال، وليس الأمر كذلك في الأسماء (الشاطبيّ، 2007: 8/281).

وقريب من مقصد هذه المباحثة أن ابن جني (د.ت)، حين وقف على قيمة الزوائد، ومعناها في أول الكلمة، اسما كانت، أم فعلا؛ بيّن، ابتداء، أن أصل الزيادة في أول الكلمة إنما هو للفعل، وهي حروف المضارعة، في: أفعل، ونفعل، ويفعل، وتفعل، وأن هذه الزيادة أولا مكينة في الدلالة على المعنى، وأن الذي يدل على تمكنها، إذا وقعت أولا، تركهم صرف أحمد وأرمل، وتنضب ونرجس معارف؛ "لأن هذه الزوائد في أوائل الأسماء وقعت موقع ما هو أقعد منها في ذلك الموضع، وهي حروف المضارعة. فضارع أحمد: أركب، وتنضب: تقتل، ونرجس: نضرب، فحمل زوائد الأسماء في هذا على أحكام زوائد الأفعال دلالة على أن الزيادة في أوئل الكلم إنما بابها الفعل"، فمنعت هذه الأسماء من الصرف لكون كل واحد منها على وزن الفعل.

وكان ابن جني، في موضع سابق في (الخصائص)، قد قارن بين القياس المعنوي والقياس اللفظي، وأنهما فاشيان في اللغة، وأن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، مستدلا بأن العلل المانعة من الصرف تسع علل، ثمان منها معنوية، كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك، وواحدة فقط لفظية، وهي شبه الفعل لفظًا، نحو: أحمد وتنضب (ابن جني، د.ت: 110/1). وهو بهذا يضعف الزيادة في أول ما كان في الأصل فعلا، وصار بعد النقل اسما.

المبحث الخامس: الألف أقعد في باب الزيادة من الهمزة

حدد أهل العربيّة حروف الزيادة، ويجمعها قولك: سألتمونيها، واليَوْم تنساه (الرماني، د.ت، ص 55)، ولم يأتنا سهوٌ، ويَا أوسُ هَلْ نمتَ، وهويتُ السّمان (العكبري1995: 221/2)، ويَا هَوْلُ استَنِمْ (الحريري، 2005، ص 62). وقد فرّق أهل العربيّة، ووازنوا بينها، وبيّنوا أحكامها، ومواضع زياداتها.

ومن هذه الحروف الهمزة والألف. فالهمزة تزاد أوّلا، والشيء "الذي هي فيه عدده أربعة أحرف بها، فصاعدا... إلّا أن يجيء أمر يوضّح أنّها من نفس الحرف، وذلك نحو أفْكَل، وأيْدَع" (ابن جني: 1954، 1/ 99).

وأمّا الألف فذكر ابن الأثير أنّها لا تزاد أولا، وتزاد في غير هذا الموضع؛ "لأنّها لا تكون إلّا ساكنة، والساكن لا يبتدأ به، وإذا لم تكن أوّلا، وكانت ثانية، أو ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، أو سادسة، في اسم أو فعل، ومعها ثلاثة أحرف أصول

فصاعدا، فلا تكون إلا زائدة، من مثل: ضارب، وسلام، وسكرى، وحبارى، وقبعثرى، واحرنجام. والحكم بزيادتها، هاهنا، مشروط بعد قيام دليل على انقلابها من حرف أصلى، وذكر، أيضا، أن الألف "أقعد فى باب الزيادة من الهمزة" (ابن الأثير، 1420: 2/499).

ويترآي لي أن وجه قعود الألف وأفضليتها على الهمزة في الزيادة يكمن في خفة الألف، وثقل الهمزة، وفي أن مواضع زيادة الهمزة قليلة بالنسبة لمواضع زيادة الألف. فأما الهمزة، فمواضع زيادتها أقل، فتقع زائدة زيادة كثيرة في أول الكلمة لمعان متعددة (الحلواني، د.ت، ص 60، 61، البخراني، 2024)، وتقع زائدة حشوا، ثانية، كقولهم: شَأْمَلٌ للريح، وثالثة ما بين العين واللام، نحو: شمأل، لغة في شأمل (الزمخشري، 1993، ص 310، وابن يعيش، 2001: 4/162).

وذكر العكبري أنه لا يحكم بزيادتها حشوا إلا بدليل، كما أنها لا تقع زائدة طرفا، لأن "الزيادة في الحشو، والطرف تكون لِمَعْنى، نَحْو التَّصْغير والتكسير والمدّ والتأنيث، وَلَيْسَت الهمزةُ من حروفِ هَذِه الْمعَانِي، بخلافِ زيادتها أوّلاً، فإنَّها تَأتي لِمَعْنى، وَهُوَ المبالغةُ والتعديةُ وَمَا أشْبَهَهما. فإنْ وجدتَها حَشْواً أوْ طرفا فاحكم بأصالتِها إلاَّ أنْ يصحَّ دليلٌ على زيادتِها" (العكبري، 1995: 2/241).

وأمّا الألف، فتقع زائدة في ستّة مواضع: في أوّل الكلمة، وثانيها، وثالثها، ورابعها، وخامسها، وسادسها، على أن يكون معها ثلاثة أصول، فأكثر، وألّا يقوم دليل على أنّها منقلبة عن أصل. إذن فكثرة مواضع استعمالها زائدة مَكْمَن تفوّقها على الهمزة.

ولعله من النافع الإشارة إلى أن الواو، كالألف تزاد في غير موضع، فتزاد ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، ولا تتجاوز ذلك، نحو: كَوْثَرٍ، وعجوز، وزنبور، وقَلَنْسُوَة، كما أنها كالألف لا تقع زائدة في أول الكلمة. وقد بينا علة امتناع زيادة الألف أولا، وهي أنها ساكنة، والعرب لا تبدأ بساكن.

وأما علة امتناع زيادة الواو في أول الكلمة، فلأمرين: الأول: أنها لو زيدت في أول الكلمة، لكانت مُعَرَّضةً لدخول واو العطف عليها، إذن لاجتمع واوان، فجاء في اللفظ "وَوْ"، فأشبه نباح الكلب، فلما سَمُجَ هذا في السَّمْع، استقبحوه كذلك في اللفظ، فلم يزيدوها أولا لما يُؤدّي إليه من هذا القبح. والأمر الثاني أنها لو زيدت أوّلا، "لم يخْلُ أن تزاد في أوّل اسمٍ، أو أوّل فعلٍ، ولو زيدت في أوّل الاسم، والاسم مُعَرَّضٌ للتَّصْغير، فكانت تنضمُّ إلى التَّصغير، وإذا انضمّت، اطَّرد قلبُها همزة، وإذا هُمِزَتْ، جاز أن يعرِضَ فيها لَبْسٌ؛ هل هي واوٌ همزت، أو هي همزة؟ ولو زيدت في أوّل فعل، والفعل مُعَرَّضٌ للبناء لما لم يُسَمَّ فاعله، فكانت تنضمُّ إذا بُنِيَ الفعلُ للمفعول، ويَطَّرِدُ همزُها للزوم ضمِّها فكان يعرضُ فيها اللَّبْسُ هل هي واوٌ هُمِزَتْ، أو هي همزة؟ فلمّا كان مُؤَدّى زيادتها أوّلا إلى هذا اللّبس، امتنعوا منه؛ لأنّ العرب لا تَقْرَبُ باب لَبْسٍ" (الثمانيني، 1999، ص 234).

وعلى الرغم مما سبق فالألف عند أهل العربية أكثر فُشوا في الزيادة من الواو والياء، فقد زيدت، كما سبق توضيحه، ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، وسادسة، وزيادتها سادسة بخلاف الواو؛ "لأنها أقعد في المد، وأكثر في الاستعمال، وأخف في اللفظ" (الثمانيني، 1999، ص 235)، من الواو.

المبحث السادس: النون أقعد في المطاوعة من التاء:

يزاد في الأفعال المجردة حروف؛ ليؤدى بها المعاني الفرعية إلى جانب المعنى الأصلي. وما يعنينا منها في ضوء معنى هذه المباحثة ما زيد للدلالة على معنى المطاوعة، وذلك النون والتاء في الثلاثي المجرد، فالنون فيما كان على وزن انفعل، نحو: كسرت الزجاج فانكسر، والتاء فيما كان على وزن افتعل، نحو: جمعت الإبل فاجتمعت، ووزن تفعل، نحو: أدبت الغلام فتأدب، ووزن تفاعل، نحو: باعدت فلانا فتباعد، وفي الرباعي المجرد فيما كان على وزن تفعل، نحو: دحرجت الحجر فتدحرج.

والمطاوعة: "أن يدل أحد الفعلين على تأثير، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير" (الحلواني، د.ت، ص 65، 66، القيسي، 2018). وقال ابن مالك: "تاء المطاوعة، وسميت هذه التاء تاء المطاوعة؛ لأن أكثر ما يبدأ بها مطاوع العاري منها؛ أي: دال على تأثر به، كتدحرج وتعلم وتضاعف، بالنسبة إلى: دحرج وعلم وضاعف" (ابن مالك، 1990: 447/3).

إذن، فإن معنى المطاوعة يؤدَّى بأحد حرفي الزيادة: النون والتاء. ولكن أي الحرفين أصل في تأدية هذا المعنى؟ أو بلفظ آخر: أي الحرفين أقعد في المطاوعة، وما العلة في ذلك؟

قال ابن إياز: "واعلم أن النون أقعد في المطاوعة من التاء، والتاء محمولة عليها في ذلك؛ لأنها أختها في الزيادة، وقريبة منها في المخرج، ولشدتها طاوعت في بنات الأربعة، ولسهولة النون طاوعت في بنات الثلاثة" (ابن إياز، 2022، ص 65).

فهذا النص يكشف أن النون أقعد من التاء في تأدية معنى المطاوعة؛ أي: أنها أصل في ذلك، وأن التاء فرع لها، ومحمولة عليها. ووجه الحمل أن التاء حرف زائد كالنون، وأن مخرجها قريب من مخرج النون، فمخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا (الزجاجي، 1985، ص 152)، ومخرج التاء ما بين طرف اللسان، وأصول الثنايا (الشاطبي، 2007: 213/8)، فلما اقترب المخرجان، وقارب مخرج التاء لمخرج الواو، وكلتاهما من حروف الزيادة، حملت التاء على النون، كما أن بينهما فرقا في لحاقهما زائدتين أبنية الأفعال؛ فلكون التاء صوتا شديدا، طاوعت، أيضا، في الرباعي المجرد، نحو: سويته فاستوى، وقربت البعداء فاقتربوا؛ ولكون النون صوتا سهلا، بين الشديد والرخو، اقتصرت المطاوعة فيه على الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين. ولا ريب في أن الثلاثي أخف من الرباعي نطقا.

وذهب المبرد -ضمنا- إلى أن النون أصل في باب المطاوعة، وأن التاء فرعها، حين ذكر أن الفعل المجرد، أو وفق عبارته: بغير زيادة، وقع مطاوعه على انفعل، وأن افتعل يدخل عليه، إلا أن الباب انفعل. وذا قوله: "هَذَا بَاب أَفعَال المطاوعة من الْأَفْعَال الَّتِي فِيهَا الزَّوَائِد من الثَّلَاثَة، وَالْأَفْعَال الَّتِي لَا زَوَائِد فِيهَا مِنْهَا. وأفعال المطاوعة أَفعَال لَا تتعدى إِلَى مفعول؛ لِأَنَّهَا إِخْبَار عَمَّا تريده من فاعلها، فَإِذا كَانَ الْفِعْل بِغَيْر زِيَادَة، فمطاوعه يَقع على انفعل، وَقد يدْخل عَلَيْهِ افتعل، إِلا أَن الْبَاب انفعل، وَذَلِكَ قَوْلك: كَسرته فانكسر" (المبرد، د.ت: 104/2).

ومعنى قوله: "إِلَّا أَنّ الْبَاب انفعل"، أنّ صيغة انفعل ليس لها إلّا معنى المطاوعة فقط. وقال الحلواني: "معاني انفعل: ليس لهذه الصيغة في العربيّة إلّا معنى واحد، هو المطاوعة، وتؤدّي في العربيّة معنى الفعل المبنيّ للمجهول". فاختصاص هذه الصيغة التي فيها النون بالمطاوعة فيه دلالة على أن النون أقعد من التاء في هذا المعنى.

المبحث السابع: تضعيف عين الكلمة للمبالغة أقعد من تضعيف لامها

مظاهر المبالغة، وطرق تأديتها في العربية، وافرة متنوعة. ويعنينا منها وفق مقصد عنوان هذه الدراسة، تضعيف بعض أصول الكلمة.

وقد وقف على هذه الطريقة ابن جني وشرحها، فبيّن أن العرب ضاعفت لام الكلمة، كما ضاعفت عينها للمبالغة، نحو: عُتلّ، غير أنه ذكر أن الأصل في إفادة المبالغة إنما هو للعين؛ لأن "العين أقعد في ذلك من اللام"؛ أي: أن العين أقوى من اللام في إفادة معنى المبالغة.

واستدل ابن جني لكون العين أقعد في المبالغة من اللام، وأقوى بأن الفعل، الذي هو موضع للمعاني، لا يضعف، ولا يؤكد تضعيفه إلا بالعين، ثم ألمع إلى أن نحو: اقعنسس واسحنكك مما ضعف، وكرر لامه، ليس الغرض فيه التوكيد والتكرير، وإنما ضعف للإلحاق، فهو محض صناعة، وأما تكرير العين، وتضعيفها، فهو طريق معنوية؛ لذا تراهم حين يريدون إفادة المعنى، لجأوا إلى الطريق المعنوية، وتحاموا طريق الصنعة والإلحاق فيه، فقالوا: قطَّع تقطيعًا، كما أنهم لم يجيئوا بمصدر قطع على مثال فعللة، فيقولوا: قطعةً (قَطْعَة)، كما قالوا في الملحق: بيطر بيطرة (ابن جني، د.ت: 158/2).

ووجه تحاميهم طريقة الإلحاق أن الإلحاق ليس الغرضُ منه إلا إتباعَ لفظٍ للفظٍ ليس غير، نحوَ: واو جَهْوَرَ، فقد دخلت لإلحاق بناء جهر الثلاثي، ببناء دحرج الرباعي. فهو بذلك شيءٌ يخص لفظَ البناء من دون أن يُحْدِث معنى فيه (ابن يعيش، 2001: 433/4).

وأخذ ابن سيده (2000) كلام ابن جني عن تضعيف العين فقط، وترك تضعيف اللام، فذكر أن تضعيف العين لا يكون للإلحاق؛ محتجا بأن أصل تضعيف العين إنما يكون للفعل، نحو: قَطَّع وكَسَّر، وأنه في الفعل مفيد لمعنى التكثير، وكذلك هو في كثير من الْأَسْمَاء مفيد لمعنى التكثير، نَحْو: سكّير، وشرّاب، وقطّاع؛ ولذا لم تجعل العرب التضعيف للإلحاق؛ لأن الإلحاق صناعة لفظية لا معنوية، وبنى على ذلك "أَن الْعِنَايَة بمفيد الْمَعْنى عِنْد الْعَرَب أقوى من الْعِنَايَة بالملحق؛ لِأَن صناعَة الْإِلْحَاق لفظية، لَا معنوية". فكما ترى فإنه استبدل بعبارة (أقعد) (أقوى)، واستبدل بحديث القوة عن تضعيف العين الحديثَ عن صناعة المعنى والإلحاق (73/6).

ووقف على زيادة التضعيف، أيضا، العكبري، فذكر أن الزيادة على الأصل ضربان: زيادةٌ من جِنْسِ الأصلِ، وزيادةٌ من غير جِنْسه، وأن الّتي من جِنْسِ الأَصْل هي تضعيفُ العينِ واللام، والتي من غير الْجِنْس عشرة أحرف مجموعة في قولك: فِي لم يأتنا سهوٌ، وفِي: الْيَوْم تنساه، وَفِي: سألتمونيها، وَفِي: اسلتمونيها، وَفِي: يَا أوسُ هَلْ نمتَ، وَفِي: هويتُ السمان (العكبري، 1995: 221/2. 222). ولم يبين العكبري أن تضعيف العين واللام يقع لتأدية معنى المبالغة.

ومن طريف ما يتصل بتضعيف عين الفعل أن المصدر منه يحذف منه أحد حرفي التضعيف، ويعوض منه ياء، نحو: علّم تعليما، وموثل هذا الحذف والتعويض، بحذف فاء المصدر والتعويض منها بالهاء، من نحو: وعد عدة (ناظر الجيش، 1428: 1813/4).

المبحث الثامن: لام الكلمة أقعد في الإعلال من عينها

شرح هذا المبحث، وإيضاحه نأخذه من الفارسي، إذ أوضح، ابتداء أن الإعلال تغيير، وأن التغيير يلحق عين البنية، ويلحق لامها، ولكن "اللام يلحقه التغيير أكثر، لما يُحذف فيه من حركات الإعراب، فإذا لحقه التغيير أكثر، كان في الإعلال أقعد"؛ لأن الإعلال تغيير، وأن العين لا يلحقه من الإعلال ما يلحق اللام، معللا ذلك بأن هذه الحركات لا تعتقب على العين اعتقابها على اللام، واستدل لذلك، وأن لامات البنية أضعف من عيناتها، بأن اللامات عُدلت بالحركات، فحُذِفَت، كما حذفت من نحو: لمْ يَغْزُ، ولمْ يَرْمِ، والحركة أضعف من الحروف؛ لذا فما عُدِلَ بالحركة، وهو اللام، يجب أن يكون ضعيفا مثل الحركة، وحرف العلة الواو إذا كان عينا، لم يعْدَلْ بالحركة، بل يحذف، كما تحذف اللام، ثم أشار إلى أن حرف العلة عينا، كان أو واوا يحذف لالتقاء الساكنين، في مثل: قلْ، وهو يرمي القومَ (الفارسي، 1990: 324/3).

وثبت ابن جني هذا التأصيل في (الخصائص)، حين عقد له بابا، سماه "باب في أضعف المعتلين"، فأعلم فيه أن اللام أضعف من العين، مستدلا بوجوه، منها تكسير فاعل معتل اللام، وأنه يأتي على بناء يخالف تكسير فاعل صحيح اللام، فمعتل اللام تكسيره على بناء فُعَلَة، مثل: قاضٍ وقضاة، وغازٍ وغزاة، وساعٍ وسعاة، وصحيحها تكسيره على بناء فَعَلَةٍ، مثل: كافر وكفرة، وبار وبررة.

ثم ذكر أن تكسير فاعل معتل العين يأتي مأتى الصحيح على فَعَلة، نحو: حائك وحَوَكة، وخائن وخوَنة، وخانة، وبائع وباعةٍ (ناظر الجيش، 1428: 4797/9)، ثم ألمع إلى أن معتل العين، قد يأتي، كذلك، على بناء يخالف صحيح العين، وذلك البناء هو فيعل، فقد قالوا: سيد، وقالوا: صَيْرَف، وأن وجه ذلك ليس ضعف العين بالنظر إلى اللام، وإنما وجهه إجراؤهم العين في الاعتلال مجرى اللام، وأنهم "خصوها بالبناء الذي لا يوجد في الصحيح" (ابن جني، د.ت: 486/2. 487).

ومن طريف ما يتصل بتكسير فاعل على فَعَلَة، مما كان صحيح اللام، ومضعفها، أنه لم يأت منه في لغة العرب "إلا شاب وشبية، وبارّ وبررة، وعاقّ وعققة، وإن كان جمع فاعل على فعلة قياسا مطردا، كحافد وحفدة: الخدمة، وظالم وظلمة، وكاتب وكتبة، إلا أنه في المضاعف عزيز نادر: بار وبررة، وواد ووددة، وغاش وغششة، والاختيار أن تقول: شاب وشبان" (ابن خالويه، 1979، ص 359).

المبحث التاسع: ميم اسم المفعول أقعد في الدلالة عليه من الواو

ثمة خلاف في المحذوف من معتل العين، مما كان على وزن مفعول، من مثل: مقول، ومبيع، هل هو واو مفعول، أو عين الكلمة؟ ولا يعنينا الخوض في هذا الخلاف، وأدلة كل مذهب، فلتطلب في مظانها (ابن جني: 1954: 287/1، والعكبري: 1995: 359/2)، وما يعنينا منه ما كان فيه نفع لمقاصد هذه الدراسة.

وهذا النفع يحصل إذا جعلنا المحذوف من نحو: مقول هو عين الكلمة، فيبقى الميم دالا على البناء، وواو مفعول الزائدة، فكلتاهما تشترك في الدلالة على المعنى، "بل الميم أقعد بالدلالة عليه من الواو، لاستبداد الميم به في الرباعي والمزيد فيه" (ابن جني، 1954: 287/1، والعكبري، 1995: 359/2).

وقد أشار إلى معنى أن الميم في اسم الفاعل، والمفعول من الثلاثي الصحيح المزيد بحرفين أقعد الزيادتين، وأولى بالإبقاء، من الأخرى لدلالتها عليهما الأستراباذي. ففي أثناء بيانه أي الزيادتين أولى بالإبقاء عند تصغيرهما، وأنه لا بد من حذف إحداهما وإبقاء الأخرى، فنحو: منطلق، ومغتلم، ومضارب، ومقدم، وشبهه لا بد من حذف إحدى الزائدتين، وهي أقلهما فائدة، وإبقاء الأخرى (ابن الحاجب، 2010، ص 69). ناقش الأستراباذي تصغير ذلك، فأعلم أن أقل الزيادتين فائدة للبنية هي التي تحذف، وأن ذات الفائدة الأكثر "أقعد وأولى بالإبقاء".

فذكر أن في كل بنية منها زيادتين، إحداهما الميم والأخرى هن: النون والتاء، والألف، والدال وأن أكثرهما فائدة الميم؛ معتلا بأنها لازمة في اسم الفاعل من الثلاثي المزيد بحرفين؛ لكونها هي التي توضح المسمى، وأن الزوائد الأخرى أقل فائدة منها؛ لكون هذه الزيادات زيدت لتوضيح ما يعرض للبنية من انفعال أو مفاعلة أو تفعيل أو افتعال أو نحو ذلك من المعاني التي تدخل البنية بهذه الزيادات. وعليه، لما كان الأمر كذلك كانت الميم أقعد وأولى بالإبقاء من النون والتاء، والألف، والدال، فيقال في تصغيرها: مطيلق، مُغَيْلِم ومُضَيْرِب ومُقَيْدِم (الأستراباذي، 2004: 350/1).

واختلف أهل العربية على أي الحرفين يحذف عند تصغير الثلاثي مما فيه زائدتان، وما العلة في ذلك.

فذهب ممن وقفت على رأيه إلى أن الميم هي التي تبقى، والزائد الآخر هو الذي يجب حذفه، ولكنهم اختلفوا في التعليل. فالميم هي المبقاة؛ لِأَنها للمعنى" (المبرد، د.ت: 251/2)، أو لأنها وقعت أولا (ابن السراج، د.ت: 42/3)، أو لأنها لَمَّا كَانَت زَائِدَة لغير الْإِلْحَاق، كان لها معنى، وَهُوَ لُزُومهَا لأسماء الفاعلين، والمفعولين، كما أن الميم في أول الكلمة، "وَالنُّون قريبَة من الطرف، فَكَانَ حذف النُّون أولى" (ابن الوراق، 1999، ص 480).

وتوسع الأنباري في تعليل إثبات الميم، وحذف الزائد الآخر، فذكر أن الميم لما جاءت لمعنى الدلالة على اسم الفاعل، والزائد الآخر ما جاء لمعنى، كان حذف الزائد الآخر أولى من حذف الميم، "وكذلك القياس في كل حرفين اجتمعا، فوجب حذف أحدهما؛ فإن حذف ما لم يجئ لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى، والسر فيه هو أن الحرف الذي جاء لمعنى قد تَنَزَّلَ في الدلالة على معنى بمنزلة سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنى، بخلاف الحرف الذي لم يجئ لمعنى؛ فإنه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه البتة، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له في نفسه؛ فكذلك ههنا: يمتنع أن يحذف الحرف الذي جاء لمعنى لأجل حرف لم يجئ لمعنى" (الأنباري: 2003: 535/2).

وكذا توسع في التعليل، أيضا، ابن يعيش، فذهب إلى أنه إذا اجتمع في الاسم الثلاثي زيادتان، ليست إحداهما المدة التي تقع رابعة، وأن إحدى الزيادتين ألزم للاسم، وأذهب في الفائدة، أُبقيت، وحذفت الأخرى. فعند تصغير منطلق، تبقى الميم وتحذف النون، فتقول: مطيلق، وإنما كان إقرارُ الميم أَوْلى من إقرار النون لأمَرْين: أحدهما أن الميم ألزمُ في الزيادة، بدليل أن النون لا تزاد في الاسم إلا مع الميم، وقد تزاد الميم في الاسم وحدَها في نحو: مخرج، ومكرم، "فكانت ألزمَ من هذه الجهة". والأمر الثاني أن الميم زيدت لمعنًى، والنون لم تزد لمعنى، فكأن حذف الميم يُذْهب دلالتَه على اسم الفاعل، كما أن النون كانت موجودة في الفعل (انطلق)، والميم لم تكن موجودة فيه، "فلما اضطُررنا إلى حذف إحدى الزائدتَيْن؛ لئلا يخرج عن بِنْية التصغير، كان حذفُ ما له قَدَمٌ راسخةٌ في الزيادة وأَقَلّهما فائدةٌ أَوْلى بالحذف" (ابن يعيش، 2001: 421/3).

ووضح بعض المحدثين تصغير ما فيه زيادة، فذكر أن نحو منطلق فيه حرف زائد، هو النون، وبه زادت الكلمة على أربعة أحرف، فيحذف النون، وتبقى الكلمة على أربعة أحرف، فتصغر على مطيلق (الحلواني، د.ت، ص 93). وكأنّه لم يعتد بالميم زائدة، فألمع إلى لزومها البنية، كما فعل ابن يعيش.

ولا أدري ما الذي دفع من ذهب إلى أن الميم هي المبقاة؛ لأنها زيدت لمعنى، والآخرى ما جاءت لمعنى، وأنها هي التي تحذف؟ ومن أصولهم: أن "الزيادة في المبنى تقتضي غالبا زيادة في المعنى" (عبد التواب، 1995، ص 21)؛ وعليه، فإني أميل إلى تفسير المسألة تفسيرا صناعيا، وأن النون حذف، والميم بقي، اضطرارا؛ إذ لا بد من حذف إحدى الزائدتَيْن، لتبقى الكلمة رباعية، فتصغر على بناء (فُعَيعِل)، والوجه في ذلك حذف النون، وإبقاء الميم؛ لأن الميم يزاد وحده، ويزاد مع النون.

ومهما يكن الأمر، فلعله من النافع أن أشير إلى أن ذا الزيادتين من الثلاثي، مما تساويا في الفائدة، فأنت مخير في حذف أيهما، وإبقاء أيهما، تقول في تصغير قلنسوة: قلينسة، وقليسية، وذا الثلاث غير المدة تبقى الفضلى منها، تقول في تصغير: مقعنسس: مقيعس؛ كما أشير إلى أن زيادات الرباعي كلها مطلقا غير المدة، تقول في تصغير: مقشعر: قشيعر، وفي تصغير: احرنجام: حريجيم (ابن الحاجب، 2010، ص 69)؛ كما أشير إلى أنه يجوز التعويض من الحرف المحذوف، عند تصغير الثلاثي مما فيه زائدتان، فتقول في تصغير نحو منطلق: مُطَيلق، ومطيليق (ابن الوراق، 1999، ص 480).

المبحث العاشر: الاسم أقعد في التكسير على فُعول من الصفة:

بيان معنى هذه المباحثة يبدأ من بيان بعض أحكام جمع التكسير. فقد ذكر ابن يعيش أن تكسير الصفة ضعيفٌ، وأن القياس أن تجمع بالواو والنون، وأن علة ضعف تكسيرها مشابهتها الفعل؛ وأنها تجري مجراه، ووجه هذه المشابهة من جهات: فهي مثل الفعل تدل على الحدث والزمان، فقولك: زيدٌ ضاربٌ، معناه: يَضْرِبُ، أو ضَرَبَ، إذا أردتَ الماضي، وكذا قولك: مضروبٌ معناه: يُضْرَبُ، أو ضُرِبَ، وهي، أيضا، مثل الفعل في افتقارها إلى تقدم الموصوف عليها، كافتقار الفعل إلى الفاعل، والجهة الثالثة أنها مثل الفعل في أنها مشتقة من المصدر، كما أن الفعل مشتق من المصدر.

فلما قاربت الصفةُ الفعلَ هذه المقارَبةَ، حملت عليه، وجرت مجراه، مع العلم أن القياس ألا تُجمع، كما أن الأفعال لا تجمع، ولكنها جمعت جمع صحة، وجمع تكسير. أما جمعُها جمع السلامة، فإنه يجري مجرى علامة الجمع من الفعل، إذا قلت: يَقُومُونَ، وأما جمعها جمع تكسير، فيقع ذلك على ضعف، والأصل أن تكون منه بعيدة، لقربها من الفعل؛ لأن البناء كلما كان "أقربَ إلى الفعل، كان من جمع التكسير أبعدَ"، ثم ذكر أن الصفة يتجاذبها أمران: غلبة الوصفية عليها، وغلبة الاسمية. فإذا كثُر استعمالُها مع الموصوف، قَوِيَت الوصفيةُ، وغلبت، وقل دخولُ التكسير فيها، وإذا قلّ استعمالُها مع الموصوف، وكثر إقامتُها مُقامه، انعكس الأمر، فغلبت الاسميةُ عليها، وقوي التكسير فيها.

وبعد بيانه السابق ذكر ابن يعيش أبنية الصفة المشبهة، وأنها سبعة أبنية، وأن منها البناء فَعْل، وأن تكسيره يكون على وزن فِعال، كصعب وصعاب، وضخم وضخام (ناظر الجيش، 1428: 4791/9)، وأن فِعالا هو البناء الغالب المطرد في

تكسير فَعْل؛ لأنه قد يدخل عليه البناء فُعول، فيكسر عليه، أيضا، وعلى فُعُول، كقولهم: كَهْلٌ وكُهُول، وشابه ابن يعيش دخول فُعُول على فعال في جمع الصفة، بدخول فعول على فعال في الاسم، كقولهم في كَعْبٍ: كِعابٍ وكُعُوبٍ، ثم أشار إلى أن جمع التكسير، وإن وقع في الصفة، فالأصل فيه أنه مختص بالاسم، لأن الاسم أقعد في التكسير منه في الصفة.

وهذا كلامه: "وأبنيةُ الثلاثي من الصفات سبعةُ أبنية: فَعْلٌ، بفتح الأول وسكون الثاني، وتكسيره فِعال: صعب وصعاب، وهو الغالب المطرد. وقد يجيء على فعول، قالوا: كَهْلٌ، وكُهُولٌ، دخلت فُعُولٌ على فِعَالٍ، هنا، على حد دخولها عليها في الأسماء، نحوِ: كَعْبٍ: وكِعابٍ، وكُعُوبٍ، إلا أنها في الاسم أقعدُ منها في التكسير، فكان التوسعُ فيها أكثر" (ابن يعيش، 2001: 250/3).

وأشار الأستراباذي إلى أن الاسم أقعد في التكسير، وإلى دخول فعُول على فعال في تكسير الصفة، مما كانت على بناء فَعْل. فذكر أن الغالب في فَعْل التكسير على فِعَال، وأنه قد جاء فيه فعول، كضُيُوف وشيوخ، فدخل، هنا، "فُعُول على فِعَال، كما دخل في الأسماء، نحو كِعَاب وكعوب، إلا أَن الاسم أَقعد في التكسير، فكان التوسع فيه أَكثر، ففُعُول فيه أَكثر منه في الصفة" (الأستراباذي، 2004: 117/2).

وكان أشار المبرد قبل ابن يعيش والأستراباذي إلى دخول فعول على فعال في جمع فَعْل، مما كان اسما صحيح الآخر، وأنهما يكونان معا في الاسم الواحد، نَحْو: كِعاب وكعوب وفِراخ وفُروخ. وأضاف، وذكر أن ما كان عينه من الواو، فبابه في جمع الكثرة أن يجمع على فعال، نحو: ثوب وثياب، تنقلب فيه الواو ياء؛ لكون ما قبلها مكسورا، وهي في المفرد ساكنة، وإذا كانت في المفرد متحركة، ظهرت، نحو: طويل، وطوال؛ وما كان عينه من الياء، فيجمع جمع كثرة على فعول، نحو: شيخ وشيوخ؛ "لأَن فُعول وفِعال يعتوران (فَعْل) من الصَّحِيح، وَذَلِكَ قَوْلك: كَعْب وكُعوب، وفلس وفلوس ويكونان مَعًا فِي الشيءِ الْوَاحِد، نَحْو:كِعاب وكعوب، وفِراخ وفُروخ"، ثم قال: "فلمَّا استبدت الْوَاو بفِعال كراهيةَ الضمتين مَعَ الْوَاو، خُصَّت الياءُ بفُعول؛ لئَلّا يلتبسا، وَذَلِكَ قَوْلك: شيخ وشُيوخ، وَبَيت وبيوت وقَيْد وقُيود" (المبرد، د.ت: 132/1 . 132).

يريد المبرد بالاستبداد في الواو أنه لو جمع ما عينه واو، على فعول، كحوض، لكان مثاله: حُوُوض، فكرهت الضمتان مع الواو، فجاء على حياض فقط، ويريد بالاختصاص في الياء أنه لو جمع ما عينه ياء على فعال، كشيخ، لكان مثاله: شِياخ، فيلتبس فعال بفعول؛ لكون البناء واحدا، فجمع ما عينه واو على فعال، وما عينه ياء على فعول، فأمن اللبس.

ويجب أن أنبه إلى أن فعولا لا تدخل على فعال دخولا مطلقا، وأن البناء يجوز فيه الجمعان، كما في جمع كعب: على كعاب وكعوب، ففلس، مثلا، لا يجمع على فعال، بل على فعول؛ فلوس، وكذا لا يصح في حوض إلا حياض، وفي شيخ إلا شيوخ، فلا يجوز في الأول فعول، ولا في الثاني: فِعال. وهذا هو تفسير قول المبرد: "فلمَّا استبدت الْوَاو بفِعال، كراهيةَ الضمتين مَعَ الْوَاو، خُصَّت الياءُ بفُعول؛ لئَلاَّ يلتبسا، وَذَلِكَ قَوْلك: شيخ وشُيوخ، وَبَيت وبيوت، وقَيْد وقُيود". وقد سبق تفسيره.

المبحث الحادي عشر: فعلان الّذي مؤنّثه فعلى أقعد في الصفة وأشبه بالفعل والزيادة فيه واجبة:

معنى هذه المباحثة فيه شيئان؛ أحدهما يتّصل بكون فعلان الذي مؤنّثه فعلى أقعد في الصفة من غيره، والآخر بلزوم زيادة النون فيه.

وشرح ذلك أن من المشتقات الصفات ما يدل على الوصف أكثر من غيره، أو وفق عبارة بعض اللغويين، ما هو أقعد في الصفة، وأشبه بالفعل من غيره، وتلك الصفة هي فعلان التي مؤنثها فعلى. ففي أثناء بيانه علة امتناع العلم، مما في آخره ألف ونون زائدتان، ذكر أبو علي الفارسي أن سرحان، وما أشبهه امتنع من أن ينصرف معرفة؛ لأنه شابَهَ (غضبان) في حال التسمية؛ لأن علامة التأنيث تمتنع من الدخول عليه في حال التسمية، ثم ألمع إلى أن زيادة النون بعد الألف هي في الأصل لباب

فَعْلان، الذي مؤنثه فَعْلى؛ "لأن فَعلان، الذي مؤنثُه فَعْلى، أقعد في الصفة وأشبه بالفعل، وأن الزيادة واجبة فيه لمشابهته بالفعل، لأن حكم الزيادة أن تلحق الفعل دون الاسم (الفارسي، 1990: 41/3 . 42). وكلامه يدل على أن زيادتها بعد الألف في سرحان علما حملا على الصفة فعلان.

وذهب إلى معنى ما نحن فيه ابن يعيش (2011)، وابن إياز (2022)، إذ ذكرا أن الفعل أحق بالزيادة من الاسم، وأن من أحرف الزيادة النون، وأن من مواضعها أن تقع آخرا بعد ألف زائدةٍ، وهو موضع يكثر استعماله، كما في: عَطشانَ، ومَرْوانَ، ونحوهما، وأن الأصل في زيادة هذه النون أن تلحق الصفة، من باب فعلان فعلى؛ لأن الصفاتِ بالزيادة أحق وأوْلى، لشَبَهِها بالأفعال، وأن الأفعال أقعدُ في الزيادة من الأسماء؛ لكونها تتصرف، وذكرا أن نحو: مروان علما، محمول في هذه الزيادة على الصفة.

وأشار إلى معنى زيادة النون زيادة مطردة في فعلان . فعلى، بعض المحدثين حين درس في مقالة له "صيغة فعلان واستعمالاتها في اللغة العربية"، فألمع إلى أن الأصل في النون الزائدة أن تلحق الصفات مما مؤنثه (فعلى)؛ "لأن الصفات بالزيادة أولى لشبهها بالأفعال، والأفعال أقعد في باب الزيادة من الأسماء لتصرفها" (النماس، د.ت، ص 106).

المبحث الثاني عشر: ياء النسبة أقعد من ياء الإضافة في الجزئية فيما وصلت به

يتجاذب معنى هذه المباحة الصرف والنحو، وهذا التجاذب ظاهر، فمن جهة الصرف يظهر من ياء النسب، ومن جهة النحو يظهر من ياء الإضافة (المتكلم). أقول: كلتا الياءين، أو اللاحقتين تدخل البنية لمعنى، وكلتاهما لا تنفصل عما تدخل عليه، ولكن أيهما أقعد، أو أوغل في الجزئية من الأخرى؟

لقد رد الأستراباذي (2004) على هذا المعنى، وهو يناقش النسبة إلى نحو: عصًا، وفتًى، وأن الألف تحذف، لالتقاء الساكنين، كما تحذف في نحو: الفتى الظريف، فعند حذفها يبقى ما قبلها على فتحته دلالة عليها، فتقول: عَصَيّ، وفتَيّ، إذ لو كسر ما قبل الياء لالتبس بما حذف لامه اعتباطا، بلا علة، كيدِي ودمِيّ، ثم ذكر أنهم أوجبوا أن يكون ما قبل ياء النسبة مكسورا في اللفظ ليناسب الياء، بخلاف ما قبل ياء الإضافة، فإنه قد لا يكون مكسورا، كمُسْلِمَايَ (الأزهري، 2000: 741/1) وفَتَايَ ومسلمَيّ، معتلا بأن ياء الاضافة اسم قائم برأسه، "بخلاف ياء النسبة، فإنها أَوغَلُ منها في الجزئية، وإن لم تكن جزءًا حقيقيا".

وأشار إلى معنى جزئية المضاف إليه بالنظر إلى المضاف الأصبهاني، وهو يعلل بناء الغاية من قوله تعالى: {لله الأمر من قبل ومن بعد}، فذكر أن المُضاف مع المُضافِ إليه كالجُزْء الوَاحدِ من الكلمة، وأن الجُزْء الواحِدَ من الجملة، لا يُفيد شيئا، فَحلَّ محلَّ الحرف، الّذي حقّه البناء، فبني لذلك (الأصبهاني، 1988: 658/2).

وأشار إلى معنى جزئية ياء النسبة بالنظر إلى المنسوب، نكري، فذكر أن الاسم المنسوب دخل في علم الصرف، وأن الصرف باحث عن أحواله، على الرغم من أنه ليس بفرد في الحقيقة، غير أنه في حكم المفرد؛ لأن "ياء النسبة كالجزء منه" (نكري، 1421: 161/3).

وكون اللفظ جزءا، أو كالجزء منه وافر لديهم. فمن ذلك: الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل (ابن جني، د.ت: 283/1. والزمخشري: 1993، ص 38)، والحرف الذي ينزل مع ما بعده كالجزء منه، كفاء العطف، وواوه، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام (ابن جني، د.ت: 331/2)، وتَاء التَّأْنِيث في الْفِعْلِ دلَالَة على تَأْنِيث الْفَاعِل كالجزء مِن الفعل (العكبري1995: 150/1)، أما التاء الزائدةَ للتأنيث، في مثل: قائمة، فليس كالجزء مما هي فيه (ابن عصفور1966، ص 138). ومثله وافر كثير.

المبحث الثالث عشر: تخفيف همزة رؤيا واوا وتحويلها إلى ريّا يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه ياء وأصله الهمزة

معنى هذه المباحثة أصّله الفارسيّ حين علق شارحا (ريّا) من قول سيبويه: "وقال بعضهم: ريا وريةٌ، فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببدل من شيء" (سيبويه، 1988: 368/4). فذكر الفارسي أن أصلها: رُؤْيا، فخفف الهمز، فصار اللفظ: رُويا،

ثم أدغم الواو في الياء تشبيهًا بالواو الأصلي، فصار: رُيًّا، ثم أبدلت ضمة الراء كسرة، فصار اللفظ رِيا، ثم ذكر أن كسر الراء "أردأ من ضمّها؛ لأنه يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه الياء، وليس أصله الياء إنما هي همزة محققة" (الفارسي، 1990: 116/5).

ومعنى أدغم الواو في الياء تشبيهًا بالواو الأصلي: أن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة، والأولى ساكنة، قلبت الواو ياء، ثم وقع الإدغام بين المثلين.

ووقف على البنية ريّا الأستراباذي، في غير موضع من (شرح شافية ابن الحاجب). فنبّه موضحًا على أن الأصل رؤيا، وأن القياس إذا خففت الهمزة أن تبقى الواو واوا، وأن بعض العرب يخفف ويقلب الواو ياء ويدغم، وأنه عندئذ يجوز ضم الراء وكسرها (الأستراباذي، 2004: 140/3). وعاد في موضع آخر، ونبه على أن أصل ريّا هو رويا، ثم اعتلّ لقلبهم الواو ياء بأنهم "أجروا الواو في رويا، وإن كانت بدلا من الهمزة، مجرى الواو اللازمة، فأبدلوها ياء، وأدغموها في الياء بعدها، فقالوا: ريا، كما قالوا: طويت طيا وشويت شيا، وأصلهما طويا وشويا، ثم أبدلوا الواو ياء وأدغموها في الياء" (الأستراباذي، 2004: 159/4). وفي موضع ثالث ذكر البنية ريا ذكرا عند حديثه عن المدغم، وذكر أن من أجاز الإدغام، "نظر إلى ظاهر اجتماع المثلين" (الأستراباذي، 2004: 238/3).

وفي موضع رابع أشار إلى ضم رائها، وأن "من قال في رُؤْيا المخففة: رُيًّا، فاعتد بالعارض". يريد بالعارض سكون الواو (الأستراباذي، 2004: 308/3). ولم يفاضل الأستراباذي بين ضمّ الراء وكسرها، كما أنه لم يذكر أن كسرها يجعل العين أقعد في باب ما أصله الياء.

المبحث الرابع عشر: الألف أقعد في المدّ من الواو والياء

وهذا المعنى، أي فضل أحد حروف المدّ واللين على الآخر، نصّ عليه أهل اللغة في ثلاث حالات: الأولى إذ شرحوا ووضحوا تصريف بناء فعائل مما مفرده فيه حرف مدّ ولين زائدا، والثانية إذ بيّنوا المواضع التي تزاد فيها الألف، والواو، والثالثة إذ بينوا بعض صور التقاء الساكنين، والساكن الأول حرف مد ولين.

أما الحالة الأولى، فذكرها ابن جني (ابن جني، 1954، 1/ 326)، ونقل كلامه الشاطبي (الشاطبي: 2007: 38/9)، إذ ذكر أن الألف أقعد في المد من أخويه: الواو والياء حين شرح تصريف جمع المفرد، مما فيه حرف المد واللين زائدا، على فعائل، من مثل: رسالة، وصحيفة وعجوز، وأنهن جمعن على رسائل، وصحائف، وعجائز، بقلب حرف العلة همزة، وأن الأصل في الهمز هو للألف، والواو والياء شبّهتا بها، وجرتا مجراها؛ لأن الألف أقعد في المدّ منهما.

وحاصل شرحه أن حرف المدّ الزائد: الألف في رسالة، والياء في صحيفة، والواو في عجوز قلبن في الجمع على وزن فعائل همزة، وأن في وجه قلبهن رأيين؛ الأوّل لأن حرف المدّ واللين فيهن ليس بمتحرّك في الأصل، وإنما هو حرف زائد مَيْتٌ، لا تدخله الحركة، ووقع بعد ألف، فهمز، ولم يظهر؛ لأنّه لم يكن له أصل في الحركة، ولو ظهر في الجمع متحركا، كانت الحركة ستدخله في غير الجمع في بعض المواضع، وإذا كان حرف المدّ أصليا كالألف في منارة، والواو في معونة، والياء في معيشة، فهو في الأصل حرف متحرّك، إذ الأصل: منوَرة، ومعْوَنة، ومَعْيِشَة، فلا يقلب همزة.

والرأي الثاني: لأنه لما جمعت رسالة على فعائل، كان الأصل فيه: رسال، فالتقى ألفان؛ ألف الجمع، وألف رسالة، فهمزت الثانية، لاستحالة حذف أحدهما، أو تحريك الأولى، إذ لو حذفت الألف الأولى، لبطلت دلالة الجمع، ولو حذفت الثانية، لتغير بناء الجمع؛ لأن هذا الجمع لا بد له من أن يكون بعد ألفه الثانية حرف مكسور، بينها وبين حرف الإعراب، فيكون كمفاعل، ولم يجز، أيضا، تحريك الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع؛ لأنها إنما تدلّ عليه ما دامت ساكنة على

لفظها، ولو حُرّكت، أيضا، لانقلبت همزة وزالت دلالة الجمع، فلم يبق إلا تحريك الألف الثانية بالكسر؛ ليكون كعين مَفَاعِل، فلما حُرِّكت، انقلبت همزة، فصارت رسائل، ثم حملت ياء صحيفة، وواو عجوز على ألف رسالة؛ لكون كل منهما مسبوقة بحركة من جنسها، فحملتا على الألف وأجريتا مجراها؛ لأن "أصل الباب في هذا الهمز إنما هو للألف؛ لأنها أقعد في المد منهما".

وأما الحالة الثانية، فذكر بعض أهل العربية أن الألف أفضل من الواو، وأقعد في المدّ منها؛ لأن الواو تقع زائدة ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، وأن الألف تزاد كذلك، وتزيد على الواو في أنها تقع زائدة سادسة، وأن وجه وقوعها زائدة سادسة بخلاف الواو؛ "لأنها أقعد في المدّ، وأكثر في الاستعمال، وأخفّ في اللّفظ" (الثمانيني، 1999، ص 235).

إذن فوجه فضل الألف على الواو، كما يتبّدى من النص، ثلاثة أشياء هي: الأوّل كثرة المدّ الذي في الألف بخلاف الواو، وهو مرادهم من عبارتهم: أقعد في المد، والشيء الثاني أن الألف أكثر في الاستعمال من الواو، والشيء الثالث أن الألف أخف، وأسهل في النطق من الواو.

وأما الحالة الثالثة، فبيانها يتّصل ابتداء ببيان أن أهل اللغة نصّوا على صور التقاء الساكنين من غير تغيير، وأن لذلك أربع صور، ويعنينا منها تلك الصورة التي يلتقي فيها الساكنان على حدهما، وهو أن يكون الساكنان في كلمة واحدة، حال الدرج، والساكن الأوّل حرف مدّ ولين، والساكن الثاني مدغم، ووجه التقاء الساكنين في هذه الحالة "لِما في حرف المدّ من المدّ القائم مقام الحركة بسبب استمرار الصوت المتوصّل به إلى النطق بالساكن بعده، ولما في الحرف المشدد من سهولة النطق لعمل اللسان عملا واحدا" (الملك المؤيد، 2000: 180/2).

وأشار إلى هذه الصورة الأستراباذي، حين بيّن أن التقاء الساكنين، إذا كان الأول منهما ألفا، كدابة وشابة، أو واوا من نحو: تُمُودَ الثوب، يكون مع الألف أسهل منه مع الواو؛ "لأن الألف أقعد في المد من أخويه"، الواو، والياء، لكثرة المد الذي في الألف (الأستراباذي، 2004: 212/2)؛ ولهذا يجوز أن يفر منه بقلب الألف همزة، فيقال: دأبة، وهذا لا يجوز في الواو، وإن كان أثقل، لأنه أقل في كلامهم من نحو: دابة، وشابّة، ثمّ بيّن علة قلب الألف همزة دون الواو والياء، "لاستثقالهما متحركين مفتوحا ما قبلهما... ولأنه يلزم قلبهما ألفين في مثل هذا الحال" (الأستراباذي، 2004: 249/2)، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

النتائج:

في الختام توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

. أنّ الدراسة إذ شرحت، وفسرّت، وعلّلت، لمحت إلى أنّ لعبارة (أقعد) غير معنى، وأنّ من هذه المعاني: القرب، والأصالة، والكثرة، والأولويّة، والقوّة، والتمكّن، والرسوخ، وغير ذلك، ممّا سيتكشّف للقارئ المختصّ، إذا تلطّف بالقراءة، وأمعن النظر.

. أنّ الدراسة أوضحت أنّ التصريف علم يختصّ بدراسة بنية الكلمة الثابتة، وما طرأ على هذه البنية من تغيير، يستهدف لفظها، أو معناها، وأنّ من الواجب، على من أراد درس علوم اللغة، أن يبدأ بمعرفة التصريف، وأنّ مباحث هذه الدراسة جزء لا يتجزء من هذه المعرفة.

. أنّ الدراسة بيّنت على نحو شموليّ تكامليّ ما اتّصل وفُسّر من نظائر التصريف في ضَوْءِ عِبَارَةِ: هَذَا أَقْعَدُ مِنْ هَذَا، وأنّ هذه النظائر، كانت ظواهرها متعدّدة متنوّعة: منها ما اتّصل بالاشتقاق والتصريف، ومنها ما اتّصل بالصّحة والاعتلال في الاسم وفي الفعل، وفي أنفس حروف العلّة؛ ومنها ما اتّصل بالزيادة: موضعها، وحروفها، ومعاني هذه الحروف، وحذفها، وحمل بعضها على بعض؛ ومنها، أيضا، ما اتّصل بالجمع وأبنيته، وبالتصغير، وبالنسب، وبالهمزة وتخفيفها، وبالمد وحروفه.

. أنّ الدراسة سعت إلى تعليل تلك النظائر، وبيان معانيها التصريفية، وأحكامها، وحاولت، ما أمكنها، الوقوف على اتجهات أهل العربيّة، ومذاهبهم في ذلك.

. أنّ في مباحث هذه الدراسة، وأفراد ظواهرها بيّنة دالّة، دلّت على جانب من ثراء العربيّة، وغناها في ألفاظها، وصياغة هذه الألفاظ، فظهر بهذه البينة ملمح من العربية لطيف المأخذ، حسن الصنعة.

. أن أول من استعمل عبارة أقعد هو أبوعلي الفارسي ثم أخذها عنه تلميذه ابن جني فترددت لديه كثيرًا، ثم تلقفها بعدهما نحاة آخرون كابن يعيش، وابن مالك، والأستراباذي، وابن هشام، وناظر الجيش.

المراجع:

ابن الأثير، ا. ب. م. (1420). *البديع في علم العربية* (فتحي علي الدين، تحقيق؛ ط.1)، جامعة أم القرى.

الأنباري، ع. ب. م. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين* (ط.1). المكتبة العصرية.

الأزهري، خ. ب. ع. (2000). *شرح التصريح على التوضيح* (ط.1). دار الكتب العلمية

الأستراباذي، ر. ا. (2004). *شرح شافية ابن الحاجب* (عبد المقصود محمد عبد المقصود، تحقيق؛ ط.1)، مكتبة الثقافة الدينية.

الأستراباذي، ر. ا. (د.ت). *الكافية في النحو*، دار الكتب العلمية.

الأصبهاني، م. ب. ع. (1988). *المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث* (عبد الكريم العزباوي، تحقيق؛ ط.1)، جامعة أم القرى، ودار المدني.

ابن إياز. (2002). *شرح التعريف بضروري التصريف* (هادي نهر، وهلال المحامي، تحقيق؛ ط.1)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

البخراني ع. أ. ح. (2024). أبنية الأفعال المجردة: دراسة دلالية صرفية في جزء الملك. *مجلة الآداب*، *12*(4)، 196–214. https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2212

بشر، كمال: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط، د ت).

بو جمل ح. (2021). أثر الدرس الصوتيّ الحديث في تجديد الصرف العربيّ. *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *1*(6)، 98-119. https://doi.org/10.53286/arts.v1i6.259

الثمانيني، ع. ب. ث. (1999). *شرح التصريف* (إبراهيم البعيمي، تحقيق؛ ط.1)، مكتبة الرشد.

ابن الجزي، م. ب. م. (د.ت). *النشر في القراءات العشر* (علي محمد الضباع، تحقيق)، المطبعة التجارية الكبرى.

ابن جني، أ. ا. ع. (د.ت). الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أ. ا. ع. (1999). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، وزارة الأوقاف.

ابن جني، أ. ا. ع. (1954). *المنصف* (ط.1). دار إحياء التراث القديم.

ابن الحاجب، ع. ب. ع. (2010). *الشافية في علمي التصريف والخط* (صالح عبد العظيم الشاعر، تحقيق؛ ط.1)، مكتبة الآداب.

الحريري، ا. ب. ع. (2005). *ملحة الإعراب* (ط.1). دار السلام.

الحلواني، م. خ. (د.ت). *الواضح في النحو والصرف*، دار المأمون للتراث.

ابن خالويه، ا. ب. أ. (1979). *ليس في كلام العرب* (أحمد عبد الغفور عطار، تحقيق)، مكة المكرمة.

الرماني، ع. ب. ع. (د.ت). *رسالة في منازل الحروف* (إبراهيم السامرائي، تحقيق)، دار الفكر.

الزجاجي، ع. ب. إ. (1985). *اللامات* (مازن المبارك ط.2) دار الفكر.

الزمخشري، أ. ا. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب* (علي بو ملحم، تحقيق)، مكتبة الهلال.

سيبويه، أ. ب. ع. (1988). *الكتاب* (عبد السلام هارون، تحقيق؛ ط.3)، مكتبة الخانجي.

ابن سيده، ع. ب. إ. (2000). *المحكم والمحيط الأعظم* (عبد الحميد هنداوي، تحقيق؛ ط.1)، دار الكتب العلمية.

ابن السراج، أ. م. (د.ت). *الأصول في النحو* (عبد الحسين الفتلي، تحقيق)، مؤسسة الرسالة.

الشاطبي، إ. ب. م. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية* (عبد العثيمين، ومحمد البنا، وعياد الثبيتي، وعبد المجيد قطامش، تحقيق؛ ط.1)، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.

عبد التواب، ر. (1995). *بحوث ومقالات في اللغة* (ط.1). مكتبة الخانجي.

العكبري، أ. ا. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب* (عبد الإله النبهان، تحقيق؛ ط.1)، دار الفكر.

الفارسي، أ. ع. (1990). *التعليقة على كتاب سيبويه* (عوض القوزي، تحقيق؛ ط.1)، د.ن.

القيسي إ. ن. ص. (2018). التناوب اللفظي وأثره الدلالي في الآيات المتماثلة في القرآن الكريم (الأفعال الماضية أنموذجاً). *مجلة الآداب*، (6)، 35-70. https://doi.org/10.35696/.v1i6.493

ابن مالك، م. ب. ع. (1990). *شرح تسهيل الفوائد* (عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، تحقيق؛ ط.1)، دار هجر.

المبرد، م. ب. ي. (د.ت). *المقتضب* (محمد عضيمة، تحقيق)، عالم الكتب.

ابن مجاهد، أ. ب. أ. (1400). *كتاب السبعة في القراءات* (شوقي ضيف، تحقيق؛ ط.2)، دار المعارف.

الملك المؤيد، إ. ب. ع. (2000). *الكناش في فني النحو والصرف* (رياض الخوام، تحقيق)، المكتبة العصرية.

ناظر الجيش، م. ب. ي. (1428). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (علي محمد فاخر وآخرون، تحقيق؛ ط.1)، دار السلام.

نكري، ع. ب. ع. (1421). *جامع العلوم في اصطلاحات الفنون*، دار الكتب العلمية.

ابن هشام، ع. ب. ي. (د.ت). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب* (عبد الغني الدقر، تحقيق)، الشركة المتحدة للتوزيع.

ابن الوراق، م. ب. ع. (1999). *علل النحو* (محمود الدرويش، تحقيق؛ ط.1)، مكتبة الرشد، الرياض.

ابن يعيش، أ. ا. (2001). *شرح المفصل* (ط.1). دار الكتب العلمية.

ابن عصفور، ع. ب. م. (1966). *الممتع الكبير في التصريف* (ط.1). مكتبة لبنان.

Arabic references

Ibn al-Athīr, A. b. M. (1420). *al-Badiʿ fī ʿilm al-ʿArabīyah* (Fatḥī ʿAlī al-Dīn, taḥqīq ; 1st ed.), Jāmiʿat Umm al-Qurá.

al-Anbārī, ʿA. b. M. (2003). *al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf bayna al-naḥwīyīn : al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfīyīn* (1st ed.). al-Maktabah al-ʿAṣrīyah.

al-Azharī, Kh. b. ʿA. (2000). *sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalá al-Tawḍīḥ* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al'strābādhy, R. A. (2004). *sharḥ Shāfīyah Ibn al-Ḥājib* (ʿAbd al-Maqṣūd Muḥammad ʿAbd al-Maqṣūd, taḥqīq ; 1st ed.), Maktabat al-Thaqāfah al-dīnīyah.

Al'strābādhy, R. A. (N. D). *al-Kāfīyah fī al-naḥw*, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn Iyyāz. (2002). *sharḥ al-taʿrīf bi-ḍarūrī al-taṣrīf* (Hādī Nahr, wa-Hilāl al-muḥāmī, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

Bishr, K. (N. D). *Dirāsāt fī ʿilm al-lughah*, Dār Gharīb lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ.

Al-Bukhrani, A. A. H. (2024). Simple Infinitive Verb Structures: A Morpho-semantic Study in Surah Al-Mulk. *Journal of Arts, 12*(4), 196–214. https://doi.org/10.35696/arts.v12i4.2212

Bou Jamal, H. . (2021). The Effect of Modern Phonetic Lesson on Renewing the Arab Morphology. *Arts for Linguistic & Literary Studies, 1*(6), 98–119. https://doi.org/10.53286/arts.v1i6.259

al-Thamānīnī, ʿA. b. Th. (1999). *sharḥ al-taṣrīf* (Ibrāhīm al-Buʿaymī, taḥqīq ; Ṭ. 1), Maktabat al-Rushd.

Ibn al-Juzayy, M. b. M. (N. D). *al-Nashr fī al-qirāʾāt al-ʿashr* (ʿAlī Muḥammad al-Ḍabbāʿ, taḥqīq), al-Maṭbaʿah al-Tijārīyah al-Kubrá.

Ibn Jinnī, U. A. ʿA. (N. D). *al-Khaṣāʾiṣ*, al-Hayʾah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb.

Ibn Jinnī, U. A. ʿA. (1999). *al-Muḥtasib fī Tabyīn Wujūh shawādhdh al-qirāʾāt wa-al-īḍāḥ ʿanhā*, Wizārat al-Awqāf.

Ibn Jinnī, U. A. ʿA. (1954). *al-Munṣif* (1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-qadīm.

Ibn al-Ḥājib, ʿA. b. ʿA. (2010). *al-shāfiyah fī ʿAlamī al-taṣrīf wa-al-khaṭṭ* (Ṣāliḥ ʿAbd al-ʿAẓīm al-shāʿir, taḥqīq; 1st ed.), Maktabat al-Ādāb.

al-Ḥarīrī, A. b. ʿA. (2005). *Malḥah al-iʿrāb* (1st ed.). Dār al-Salām.

al-Ḥalawānī, M. Kh. (N. D). *al-Wāḍiḥ fī al-naḥw wa-al-ṣarf*, Dār al-Maʾmūn lil-Turāth.

Ibn Khālawayh, A. b. U. (1979). *laysa fī kalām al-ʿArab* (Aḥmad ʿAbd al-Ghafūr ʿAṭṭār, taḥqīq), Makkah al-Mukarramah.

al-Rummānī, ʿA. b. ʿA. (N. D). *Risālat fī Manāzil al-ḥurūf* (Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī, taḥqīq), Dār al-Fikr.

al-Zajjājī, ʿA. b. I. (1985). *allāmāt* (Māzin al-Mubārak 2nd ed.) Dār al-Fikr.

al-Zamakhsharī, U. A. (1993). *al-Mufaṣṣal fī ṣanʿat al-iʿrāb* (ʿAlī Bū Mulḥim, taḥqīq), Maktabat al-Hilāl.

Sībawayh, U. b. ʿA. (1988). *al-Kitāb* (ʿAbd al-Salām Hārūn, taḥqīq ; 3rd ed.), Maktabat al-Khānjī.

Ibn sydh, ʿA. b. I. (2000). *al-Muḥkam wa-al-Muḥīṭ al-Aʿẓam* (ʿAbd al-Ḥamīd Hindāwī, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn al-Sarrāj, U. M. (N. D). *al-uṣūl fī al-naḥw* (ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, taḥqīq), Muʾassasat al-Risālah.

al-Shāṭibī, I. b. M. (2007). *al-maqāṣid al-shāfiyah fī sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah* (ʿAbd al-ʿUthaymīn, wa-Muḥammad al-Bannā, wʿyād al-Thubaytī, wa-ʿAbd al-Majīd Qaṭāmish, taḥqīq ; 1st ed.), Maʿhad al-Buḥūth al-ʿIlmīyah wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī.

ʿAbd al-Tawwāb, R. (1995). *Buḥūth wa-maqālāt fī al-lughah* (1st ed.). Maktabat al-Khānjī.

al-ʿUkbarī, U. A. (1995). *al-Lubāb fī ʿIlal al-bināʾ wa-al-iʿrāb* (ʿAbd al-Ilāh al-Nabhān, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Fikr.

al-Fārisī, U. ʿA. (1990). *al-Taʿlīqah ʿalá Kitāb Sībawayh* (ʿAwaḍ al-Qawzī, taḥqīq ; Ṭ. 1), D. N.

Ibn Mālik, M. b. ʿA. (1990). *sharḥ Tasʾhīl al-Fawāʾid* (ʿAbd al-Raḥmān al-Sayyid, wa-Muḥammad Badawī al-Makhtūn, taḥqīq ; 1st ed.), Dār Hajar.

Al-Qaisi, I. N. S. . (2018). Verbal alternation and its Semantic Effect on Similar Verses in the Holy Quran: Past verbs as a model. *Journal of Arts*, (6), 35–70. https://doi.org/10.35696/.v1i6.493

al-Mibrad, M. b. Y. (N. D). *al-Muqtaḍab* (Muḥammad ʿUḍaymah, taḥqīq), ʿĀlam al-Kutub.

Ibn Mujāhid, U. b. U. (1400). *Kitāb al-sabʿah fī al-qirāʾāt* (Shawqī Ḍayf, taḥqīq ; 2nd ed.), Dār al-Maʿārif.

al-Malik al-Muʾayyad, I. b. ʿA. (2000). *al-Kunnāsh fī Fannī al-naḥw wa-al-ṣarf* (Riyāḍ al-Khawwām, taḥqīq), al-Maktabah al-ʿAṣrīyah.

Nāẓir al-Jaysh, M. b. Y. (1428). *tamhīd al-qawāʿid bi-sharḥ Tasʾhīl al-Fawāʾid* (ʿAlī Muḥammad Fākhir wa-ākharūn, taḥqīq; 1st ed.), Dār al-Salām.

Nkry, ʿA. b. ʿA. (1421). *Jāmiʿ al-ʿUlūm fī iṣṭilāḥāt al-Funūn*, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn Hishām, ʿA. b. Y. (N. D). *sharḥ Shudhūr al-dhahab fī maʿrifat kalām al-ʿArab* (ʿAbd al-Ghanī al-Daqr, taḥqīq), al-Sharikah al-Muttaḥidah lil-Tawzīʿ.

Ibn Yaʿīsh, U. A. (2001). *sharḥ al-Mufaṣṣal* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn ʿUṣfūr, ʿA. b. M. (1966). *al-mumtiʿ al-kabīr fī al-taṣrīf* (1st ed.). Maktabat Lubnān.